اللجنة ستعد تقريراً متكاملا بعد النظر إلى تقارير عدة وردت من الجهات الحكومية

«المرافق العامة» تؤكد على إدارة سوق المباركية من قبل الدولة لحماية صغار المستثمرين

ناقشت لجنة المرافق العامة خلال اجتماعها أمس موقف الحكومة تجاه الزيادة الخيالية في أسعار إيجارات المحلات في سوق المباركية، واستمرار قرار الحكومة هدم وإزالة مجمع الصوابر السكني رغم معارضة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب لهذا القرار بالاتفاق مع إدارة أملاك الدولة.

وقال رئيس اللجنة المرافق العامة النائب محمد الهدية في تصريح صحافي إن الاجتماع تم بحضور عدد من الجهات المعنية ممثلة بإدارة أملاك الدولة وهيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبلدية الكويت بالإضافة إلى ممثل اصحاب المحلات المتضررة.

وأضاف إن تلك الجهات زودت اللجنة بالتقارير والعقود التي لديها فيما يخص سوق المباركية، مؤكدا ان اللجنة ستعقد اجتماعات اخرى لبلورة الموضوع والخروج بتوصيات ترفع للمجلس في تقرير متكامل بهذا الخصوص.

وأكد حرص اللجنة على الا يطرح هذا الموضوع من قبل الحكومة بمزايدة بل يجب ان يدار سوق المباركية من قبل الدولة من اجل حماية صغار المستثمرين من زيادة الإيجارات.

ورأى الهدية أن سوق المباركية يعد وجهة سياحية للبلد ويجب المحافظة عليه بما فيه من انشطة تجارية، مؤكدا ان الشركة المستثمرة تهدف الى الربح ما ادى الى تغيير انشطة كثيرة في (المباركية).

وأشار إلى أن الحكومة ترى ان الموضوع طرح من خلال مزايدة وبالتالي يحق للشركة رفع الايجارات وأن على من يتضرر من المستأجرين اللجوء للقضاء، معتبرا ان الموقف الحكومي في هذا الأمر جانبه الصواب.

من جانب آخر، اوضح الهدية ان اللجنة نظرت في تكليفها من قبل المجلس بدراسة موضوع إزالة مجمع الصوابر السكني واستمعت الى آراء الجهات المعنية.

وبين أن الجهات الحكومية اكدت أن مجلس الوزراء هو الجهة المعنية وقد اتخذ قراره بإزالة الموقع، بينما لا يزال المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب متمسكا برأيه بضرورة أن يضم المجمع للمعالم التراثية.

وقال الهدية إن بلدية الكويت أوضحت أن رؤية الكويت ٢٠١٣ تتضمن إزالة المجمع، وأكدت في الوقت ذاته أن هذا الأمر قد وضع ضمن المخطط الهيكلي منذ عام ٢٠١١ .وأوضح ان ادارة املاك الدولة اكدت أن الأمر محسوم إذ أن المجمع تم تثمينه بالكامل وتم تسليم اصحاب الشقق السكنية مبالغ التثمين، لافتا إلى ان اللجنة ستنظر في التقارير التي زودت بها من قبل مختلف الجهات وتعد تقريرا متكاملا تحيله للمجلس ليتخذ ما يراه مناسبا.

جانب من اجتماع لجنة «المرافق»

ناقشت الحساب الختامي وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين

«الميزانيات»: «أمانة التخطيط» مسؤولة عن تنفيذ مشاريع خطة التنمية وتوفير الطاقات البشرية لإدارتها وتنفيذها

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها أمس الحساب الختامي للأمانة العامة للتخطيط والتنمية عن السنة المالية 2017/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد إن (الميزانيات) ناقشت قيام الأمانة العامة للتخطيط والتنمية بتجاوز قيد ربط الميزانية والذي نص على عدم جواز تحميل بند استشارات بمصاريف مرتبطة بالباب الأول.

وأضاف عبدالصمد أن هذا التجاوز تم من خلال استمرارها في تعيينات بعض الخبرات من غير الكويتيين بمبررات عدم توفرها من قبل ديوان الخدمة المدنية.

ولفت إلى أن ديوان الخدمة المدنية لا يمانع قيام الجهات الحكومية بالإعلان عن حاجاتها الوظيفية من الخبرات، بالإعلان عنها بموافقته وبالتالي فتح الباب أمام الكوادر الوطنية للتقدم على مثل تلك الوظائف.

وأشار إلى أن معظم تلك العقود الاستشارية تتضمن تكلفة للتدريب يفترض استغلالها في تنمية الموارد البشرية والاستفادة منها بدلاً من استمرار مثل هذه التعاقدات مع شركات قد تستولي على اية معلومات سرية خاصة بنظم المعلومات في الجهات الحكومية، ناهيك عما تتحمله الميزانية من أعباء إضافية نتيجة أي تعديلات على هذه العقود.

وأوضح أن اللجنة أكدت مسؤولية الأمانة العامة للتخطيط والتنمية في تنفيذ مشاريع الخطة التنموية بالكامل مع توفير الطاقات البشرية التي تدير تلك المشاريع وتنفذها خاصة وان هناك العديد من المشاريع المتجزة والتي تأخر تشغيلها مثل مستشفى جابر وغيرها.

وأشار عبد الصمد إلى أن اللجنة ناقشت أهمية دور الأمانة في قضية ربط مخرجات التعليم بسوق العمل.

وأكد أن ذلك يأتي في ظل توفر العديد من الدراسات والإحصائيات المتعلقة بالوظائف وعدد الخريجين ومن ينتظر دوره في ديوان الخدمة المدنية وبعض الاختصاصات المشبعة في السوق كونها أحد القطاعات المعنية بإعداد الخطط وتنمية المجتمع.

وأكد عبدالصمد أن اللجنة ابدت استغرابها ما يخص نقل الاختصاصات المقرر نقلها وفقا للقانون إلى الجهاز المركزي للمناقصات العامة دون نقل موظفيها وبقائهم في الأمانة دون أي أعمال تسند لهم وعدم اتخاذ الأمانة إجراءات جادة لمعالجة هذا الأمر.

اجتماع لجنة «الميزانيات»

أكد استمراره في متابعة قضية تضخم الأرصدة

العدساني: قانون تعارض المصالح يمنع النواب من طلب المساعدات من الحكومة

أكد النائب رياض العدساني استمراره في متابعة قضية تضخم الأرصدة ومطالبة الوزراء لإتمام الاجراءات وإحالة هذا الملف الى الجهات القانونية.

وقال العدساني في تصريح صحافي بالمركز الاعلامي لمجلس الأمة إن قانون تعارض المصالح يمنع العطايا لأنهم يراقبون السلطة التنفيذية ولا يجوز لهم ان يطلبوا المساعدات من الحكومة.

وشدد العدساني على ضرورة كشف المتورطين، وأنه على الوزراء ممارسة اختصاصهم بالكامل وإلا فإنه سيستجوب أي وزير لا يقوم بدوره.

وأضاف "الوزراء لم ينكروا بل أكدوا صحة كلامي".

رياض العدساني

وأوضح ان البنوك تقوم بإبلاغ وحدة التحريات المالية عن تضخم أية حسابات مالية او شبهة غسيل اموال وتستعين الوحدة بدورها بجهاز امن الدولة ومن ثم تتم الاحالة الى النيابة العامة.

وردا على سؤال عن رفع قضية من قبل احد المحامين بخصوص قضية تضخم الحسابات وانه يطلبه كشاهد في هذه القضية، قال العدساني: " لا يوجد لدي شيء اخفيه، وسواء لهذا المحامي او المحامين الاخرين الذين يريدون رفع قضايا ويطلبوني كشاهد انا سارفع الحصانة عن نفسي .. لكن لا يتوقعوا انهم سيكونون احرص مني على القضية ."

ولفت إلى انه ذكر البيانات كاملة فيما يتعلق ببند الضيافة الخاص بوزارة الداخلية وتم احالة القضية للنيابة العامة . كما انه ذكر البيانات المتعلقة بقضية الايداعات

الدوسري يقترح زيادة غرف العمليات الصغرى في مستشفى العدان

أعلن النائب ناصر الدوسري عن تقديمه اقتراحا برغبة،لافتتاح 6 غرف عمليات صغرى بمستشفى العدان تخصص للعمليات الجراحية الصغرى زيادة عدد الأطباء الجراحين بمستشفى العدان بما يتناسب مع أعداد المراجعين.

ونص الاقتراح على ما يلي:رغم أن مستشفى العدان يغطي محافظتين هما الأحمدي ومبارك الكبير، إلا انه لا يوجد به سوى غرفة عمليات صغرى واحدة، ونتيجة الازدحام الشديد عليها فإن الوقت الأقصى لأي عملية جراحية صغرى تجري بها هو 15 دقيقة، الأمر الذي قد يؤدي إلى أخطاء طبية، اضافة إلى ذلك فإن المستشفى الوحيد بمحافظة الأحمدي تعاني كذلك من نقص شديد في الأطباء الجراحين.

لذا فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي: افتتاح 6 غرف عمليات صغرى بمستشفى العدان تخصص للعمليات الجراحية الصغرى وزيادة عدد الأطباء الجراحين بمستشفى العدان بما يتناسب مع اعداد المراجعين.

ناصر الدوسري

الطبطبائي يقترح 21 مارس موعداً لانطلاقة الحملة التوعوية والإرشادية لمتلازمة الداون في الكويت

أعلن النائب عمر الطبطبائي عن تقديمه اقتراحا برغبة قال في مقدمته:لما كان يوم 21 مارس هو اليوم العالمي لمتلازمة الداون وذلك تأكيدا على أهمية الرعاية الخاصة لهذه الفئة وذويها والاهتمام بتعليمهم وتأهيلهم وتشغيلهم كبقية أفراد المجتمع، لكونهم ضمن النسيج الاجتماعي، لهم ما لهم من حقوق وعليهم ما عليهم من واجبات، فيجب معاملتهم باعتبارهم أفرادا من المجتمع لا يختلفون عن غيرهم لأنهم قادرون على التعلم والتفاعل مع المجتمع متى توافرت لهم الظروف الملائمة، وهذه الظروف تأتي من خلال إدراجهم ضمن السياسة العامة للدولة وتذليل جميع العقبات التي تعترض طريق اندماجهم في المجتمع، لذا فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر، «أن يكون يوم (21) مارس هو انطلاقة الحملة التوعوية والإرشادية لمتلازمة الداون في دولة الكويت وذلك بالتعاون ما بين وزارة الإعلام – بإعطاء مساحة أكبر للتغطي الإعلامية وبث البرامج التلفزيونية التي تساهم بالتوعية بفئة متلازمة الداون – ووزارتي التربية والتعليم العالي متمثلة في جميع مدارس دولة الكويت الحكومية والخاصة والجامعات الحكومية والخاصة وكذلك الاتحادات الوطنية لطلبة الكويت سواء داخل الكويت أو خارجها، ووضع خطط وبرامج تعليمية تناسب قدراتهم وإشراك أولياء أمورهم في التخطيط لهذه البرامج، وتدريب معلمي المدارس على الأساليب والوسائل التي تساهم في تعليم هذه الفئة وتمكنهم من الانسجام بيننا بشكل طبيعي كبقية أفراد المجتمع».

عمر الطبطبائي

إجمالي المسجلين حتى الآن بلغ 27 مرشحا بينهم 3 نساء

5 مرشحين في اليوم الخامس .. اثنان في الثانية و3 في الثالثة بينهم مرشحة

خالد المتيع

عبدالله العنزي

فاضل خورشيد

يوسف المدن

ريم العيدان

شهد اليوم الخامس منذ فتح باب الترشح للانتخابات التكميلية لعضوية مجلس الأمة في الدائرتين الثانية والثالثة المقررة في 16 مارس المقبل تقديم خمسة طلبات ترشح جديدة.

وتقدم إلى إدارة شؤون الانتخابات أمس مرشحان اثنان بطلب ترشحهما في الدائرة الثانية في حين تقدم ثلاثة مرشحين بينهم سيدة بطلبات ترشح في الدائرة الثالثة ليصبح بذلك إجمالي عدد المتقدمين بطلبات الترشح منذ فتح الباب الخميس الماضي 27 مرشحا بينهم 3 مرشحات.

وكان مجلس الوزراء كلف في جلسته 4 فبراير الحالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإجراء الانتخابات التكميلية لعضوية مجلس الأمة في الدائرتين الانتخابيتين الثانية والثالثة إثر خلو مقعدي النائبين السابقين وليد الطبطبائي وجمعان الحربش اللذين حكمت عليهما محكمة التمييز في جلسة 8 يوليو 2018 بالحبس مدة ثلاث سنوات وستة أشهر.

ويشترط في من يريد الترشح لعضوية مجلس الأمة أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية وفقا للقانون ويكون اسمه مدرجا في أحد جداول الانتخاب وألا يقل سنه يوم الانتخاب عن 30 سنة.

ومن الشروط أيضا أن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها وألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره كما يحرم من الانتخابات كل من أدين بحكم نهائي في جريمة المساس بالذات الإلهية أو الأنبياء أو الذات الأميرية.